ابن سينا يطعن في حكم ابتدائي لإدارية الرباط

استجاب إلى طعن في قرار لوزير الصحة الأسبق رغم استيفائه الآجال القانونية

تسبب قرار قضائي صادر عن المحكمة الإدارية الابتدائية بالرباط بتاريخ 27 شتنبر الماضي، تحت عدد 1848 ملف 287/07، في ضجة كبيرة داخل مستشفى الولادة السويسي، التابع للمركز الاستشفائي الجامعي بن سينا، كاد ينجم عنه شلل تام لمختلف المصالح الاستشفائية للمؤسسة.

وساد استياء عارم في صفوف الأساتذة الأطباء، من مضمون الحكم الذي قضى، ابتدائيا، بإلغاء قرار وزاري، لم يلجأ المعني به إلى القضاء الإداري إلا بعد مرور 14 شهرا على صدوره، وتبليغه إياه، في الوقت الذي ينص فيه القانون رقم 41-90، المتعلق بالمحاكم الإدارية، الصادر سنة 1993، بشكل قطعي، على أن الطعن لأجل إلغاء القرارات الإدارية يجب أن يكون داخل 60 يوما لا أكثر.

وتعود وقائع هذه القضية إلى ثلاث سنوات، وبالتحديد حين أصدر وزير الصحة السابق، الشيخ بيد الله، قرارا وزاريا في أوائل سنة 2006، يقضي بإعفاء أستاذ بالمستشفى من مهامه رئيسا لمصلحة استشفائية، لتلجأ إدارة المركز الاستشفائي، آنذاك، إلى تعيين رئيس بالنيابة لتسيير هذه المصلحة كإجراء مرحلي ومؤقت، لضمان استمرارية هذا المرفق العمومي في أداء مهامه، غير أن المعني بالأمر، يكشف مصدر من المستشفى الجامعي، لاذ بالصمت مدة 8 أشهر، قبل أن يلجأ إلى القضاء للطعن في قرار إعفائه، متجاوزا المدة القانونية للطعن ب 6 أشهر.

وقبل ذلك، يكشف المصدر ذاته، عمدت الإدارة، طبقا للقانون، إلى فتح باب الترشيح لملء هذا المنصب عبر مباراة

مفتوحة في وجه كل أساتذة الكلية، إضافة إلى مناصب أخرى شاغرة بالمركز الاستشفائي نفسه، ليقرر الطبيب المقال الترشح للتنافس حول منصبه القديم إلى جانب مرشحين آخرين أمام اللجنة العلمية، التي قررت، بعد فحص الملفات وإجراء الاختبارات اللازمة، إسناد المنصب إلى أستاذة للتعليم العالي من المصلحة نفسها، وزكى وزير الصحة هذا الاختيار بقرار وزاري، عن طريق تعيينها سنة 2007، وبعد مرور 4 أشهر، أي خارج الوقت القانوني، حاول المعني الالتفاف على قرارات اللجنة العلمية، وقرر الطعن في قرار إعفائه، من أجل استصدار حكم قضائي يلغي قرار الإعفاء، بعد مرور 14 شهرا.

ويكشف المصدر ذاته أن الإدارة اعتبرت، حينها، الأمر منتهيا وضربا من العبث غير المنتج قضائيا، مادام الطعن تم خارج الأجل القانوني المنصوص عليه في قانون المحاكم الإدارية، لكن المحكمة، يقول المصدر ذاته، لم تتحقق تتحقق ابتدائيا من جدية الطلب ومشروعيته، ولم تأمر بإجراء بحث للتأكد من استيفاء الدعوى لشرط الأجل القانوني، خصوصا أن الفارق الزمني بين صدور القرار الوزاري كبير جدا.

وكشف المتحدث نفسه أنه لم يتم إعمال الفقرة الأولى من الفصل 23 من قانون المحاكم الإدارية، التي تنص على أن الطعن يتم وجوبا خلال 60 يوما، رغم الإشارة إليه في منطوق الحكم، ليصدر مقرر قضائي ابتدائي استجابة إلى الطلب، ويتم إلغاء قرار الإعفاء.

وأوضح المصدر ذاته أن عددا من الخبراء القانونيين أفادوا أن الأجل القانوني للطعن يدخل، حسب الاجتهاد القضائي المغربي والقانون المقارن ضمن النظام العام، مشيرا إلى أن الواجب كان يفترض أن يثار تلقائيا من طرف المحكمة لعلاقته الوطيدة والمؤكدة باستقرار المرافق العمومية وضمان حسن سيرها.

قرار الإدارية المشار إليه استأنفه المركز الاستشفائي الجامعي، كما استأنفته رئيسة المصلحة الحالية، بعد أن أقحمها المدعي طرفا في الدعوى، بصفتها متضررة بشكل مباشر مما يراه المدعي حقا له في العودة إلى منصبه وإزاحتها منه.

القرار أثار تساؤلات كثيرة لدى الأطباء الجامعيين بكليات الطب، كما كان موضوع رفض من طرف كل فروع النقابة الوطنية للتعليم العالي بكليات الطب بمدن فاس والرباط ومراكش والدار البيضاء، باعتباره «يكرس سابقة إدارية وقضائية هي الأولى من نوعها في المغرب، مادام أنه قد يتسبب، في حالة تنفيذه وعدم تفسيره بدقة، في إزاحة موظف عمومي من منصب إداري محصن بقوة القانون، مادام الطعن تم خارج كل الآجال القانونية.

وكشف المصدر ذاته أن المشرع حين حدد أجل الطعن في مدة محددة، تكون بعدها كل طلبات إلغاء القرارات المرفوضة غير مقبولة، كان يهدف إلى تحقيق استقرار الإدارة والمصلحة العامة التي تعتبر كذلك غاية اللجوء إلى القضاء الإداري.

محمد البودالي (مكتب الرباط)

حوادث

اتهام عضو في العدالة والتنمية بسلا بالخيانة الزوجية

استمعت الضابطة القضائية بسلا الجديدة، يوم الأربعاء الماضي، إلى عضو جماعي في مجلس مقاطعة تابريكت، عن حزب العدالة والتنمية، وذلك خلفية توجيه اتهامات إليه، في قضية تتعلق بالخيانة الزوجية.

وعلمت «الصباح» من مصدر مطلع، أن ملابسات الواقعة تعود إلى أوائل شهر يناير الماضي، عندما تقدمت زوجته بشكاية إلى النيابة العامة بمحكمة سلا، تكشف فيها أنها تتوفر على معلومات تفيد أن زوجها يخونها مع المسماة «فتيحة»، كما أكدت أنها توصلت بأخبار حول تردده على شقة في ملكيتها بسلا الجديدة، بشكل مستمر. وأوضحت المشتكية لأحد نواب وكيل الملك، أنها تزوجت بالمشتكى به، عضو العدالة والتنمية بسلا، منذ 25 سنة، وأن لها خمسة أبناء منه، لكنه بدأ ينصرف عنها، ولا يأتي إلى المنزل إلا نادرا، مؤكدة أنه يخونها مع إحدى خليلاته.

وقد أمرت النيابة العامة، رئيس الدائرة الأمنية 11، بالاستماع إلى جميع الأطراف، مع التقديم. ومنذ ذلك الوقت، لم يسجل أي جديد في هذه القضية، إلى أن سارعت المرأة بوضع شكاية جديدة لدى النيابة العامة، تكشف فيها أن زوجها يوجد حاليا في الشقة المشار إليها مع خليلته، استنادا إلى «معلومات موثوقة» توصلت بها. وقد داهمت النيابة ورجال الأمن الشقة موضوع البلاغ، وقامت بتفتيشها، لكنها لم تعثر على زوجها، الأمر الذي دفع رجال الأمن والنيابة إلى الانصراف.

وذكر المصدر ذاته أن الزوجة، ومحاميتها، أصرتا على البقاء أمام باب العمارة، لأنهما كانتا متأكدتين أن المشتكى به موجود بالفعل في الشقة، وأنه اختبأ ربما في مكان ما. وبعد فترة قصيرة، حسب روايتها للشرطة، شاهدته، رفقة محاميتها، وهو يتسلل من العمارة في سرية، الأمر الذي دفعها إلى مهاجمته، وإحكام قبضتها عليه.

وقد تصادف ذلك مع مرور دورية لرجال الأمن، فنقلوا الجميع إلى مقر المفوضية، للتحقيق في ملابسات هذا الشجار. وكشفت المشتكية أنها زوجة الرجل، وأنها تشاجرت معه لأنه يخونها، مشيرة إلى أنها تتوفر على حجج ودلائل دامغة. أما المشتكى به، فقد نفى أي علاقة له بالمسماة «فتيحة»، منكرا تورطه في أي خيانة زوجية. وبعد استكمال البحث في هذه القضية، حرر محضر رسمي في الموضوع، تضمن أقوال الطرفين، قبل أن يحال على النيابة لدى ابتدائية سلا، من أجل تعميق البحث في الملف، ومعرفة مدى صحة هذه الاتهامات من عدمها.

م.ب (مكتب الرباط)

اعتقال عضو عصابة لسرقة السيارات بآسفي

علمت «الصباح» من مصادر مطلعة، أن المصالح الأمنية بأكادير اعتقلت، أخيرا، أحد أفراد عصابة متخصصة في سرقة السيارات، سبق أن نفذت بعض عملياتها بمدينة آسفي، آخرها همت سيارة صاحب أحد الفنادق المصنفة بالمدينة.

وأضافت المصادر ذاتها، أن عناصر من الشرطة القضائية للأمن الإقليمي انتقلت، خلال الأسبوع الجاري، إلى مدينة أكادير من أجل الاستماع إلى المتهم، بخصوص المنسوب إليه، والوصول إلى هوية باقي المتهمين، وذلك بعدما أوقفت المصالح الولائية لأمن أكادير المتهم، واعترف بسرقة مجموعة من السيارات، بعدد من المدن، من بينها آسفي، ليتم إشعار الأمن الإقليمي لآسفي بذلك، بواسطة برقية. وجدير ذكره، أن مدينة آسفي سجلت، في الآونة الأخيرة، سرقة عدة سيارات بعضها في ملكية مسؤولين بارزين بالمدينة، مثل عميد مفوضية الشرطة بالميناء، ومالك أحد أبرز الفنادق المصنفة بمدينة آسفي.

وسجل إيقاف هذا المتهم من طرف مصالح الأمنية بأكادير، نقطة ضوء بالنسبة إلى المصالح الأمنية بمدينة آسفي، التي ظلت سرقات السيارات تؤرقها.

وكان العديد من المواطنين، ضواحي آسفي، تقدموا بشكايات إلى المصالح الأمنية، بخصوص سرقة سياراتهم من طرف مجهولين، في وقت تشير العديد من المصادر إلى أن السيارات من نوع مرسديس 250، بحكم أن الأخيرة توظف في عمليات تهريب المخدرات بين مدن المملكة من جهة، وتفكيكها (السيارات) وبيع قطع غيارها. ولم تنجح المصالح الأمنية، بعدد من مدن إقليم آسفي، في الوصول إلى الجناة الذين يقفون وراء هذه السرقات، في وقت تم قبل قرابة سنة اعتقال، أفراد عصابة مكونة من أزيد من 17 شخصا، من ضمنهم امرأة بسيدي بنور، على خلفية سرقتهم للسيارات وتفكيكها وإعادة بيعها وتزوير صفائحها، لتتم إحالتهم على أنظار غرفة الجنايات بالجديدة.

وكانت محكمة الاستئناف بآسفي، أدانت، في وقت سابق، ثلاثة أشخاص، يقومون بسرقة السيارات بعدة مدن مغربية كالدار البيضاء والمحمدية والصويرة، والحكم على كل واحد منهما بعشر سنوات سجنا نافذا.

محمد العوال (آسفي)

جرائم عبر العالم

تفاصيل الإيقاع بمنتحل صفة رجل أعمال بمصر

إماراتية تروي حكاية استيلائه على الملايين من ثروتها وكيف ساعدت العدالة على اعتقاله

تكشفت تفاصيل جديدة عن الإيقاع برجل أعمال مصري متهم بخداع ضحاياه من مشاهير الفن والرياضة ورجال الأعمال في مصر والاستيلاء على 37 مليون دولار بحجة استثمارها، وتبين أن سيدة أعمال إماراتية كانت وراء الكشف عنه، وتم إلقاء القبض عليه في دبي نهاية الأسبوع الماضي. وتسلمت السيدة، وهي مصرية الأصل تحمل الجنسية الإماراتية، مبلغ مليون درهم إماراتي، اليوم الاثنين الماضي، من رجل الأعمال الذي بات يعرف في الإعلام المصري بـ«نصاب المشاهير». والمعروف أن رجل الأعمال المصري المتهم من المهتمين بالكرة والإنفاق عليها مع نادي مصري معروف، ولعب دورًا كبيرًا في صفقات مهمة مع اللاعبين طوال السنوات الماضية، وساهم، بقوة، في حسم قضية لاعب مصري معروف مع ناد فرنسي لصالح النادي المصري بعد صراع مرير. وتعتبر سيدة الأعمال نشوى مجاهد، أول «ضحية» تحصل على مالها من المتهم، ضمن قائمة طويلة غير رسمية من الضحايا المفترضين، نشرتها صحف مصرية وعربية، تضم شخصيات عامة وفنانين وفنانات وشخصيات رسمية ورياضيين. وتحدثت مجاهد، التي اشتهرت بأنها المرأة التي أسقطت «أشهر نصاب» مصري، لـ«العربية.نت»، وروت قصتها، وكيف تمكنت من إسقاطه في يد شرطة دبي، قبل دقائق من هروبه إلى لندن. وقالت «لست امرأة خارقة، لكني كنت سببًا في إلقاء القبض عليه قبل أن يهرب إلى الخارج مثل غيره من سارقي أموال البنوك والنصابين، ويستمتع بأموالي وأموال العشرات غيري في أوروبا، ولا نحصل منه على فلس واحد». وأضافت «لقد أنقذتني رسالة بريد إلكتروني تفيد أنه سوف يشهر إفلاسه، وهو ما كشف لي أنه شخص محتال، وبسبب هذه الرسالة عشت عدة أيام صعبة، وأنا أبحث في سجلات شركة المتهم في الإمارات، وطفت على مكاتب المسؤولين في دبي، وأجريت تحريات عن أمواله والتصاريح التي يحملها، لأكتشف في النهاية أنه احتال علي، لكني لم أصمت ونجحت في استصدار قرار من الشرطة بمنعه من السفر، قبل ساعات من هروبه إلى لندن». وأضافت «لقد سقط في يد الشرطة، واكتشفت بعد ذلك، أني وقعت في قبضة نصاب احتال على شخصيات ومشاهير، لم أتكن أتخيل أنهم ضحايا له». وروت نشوى قصتها مع رجل الأعمال المصري المتهم من البداية قائلة «هذه أول مرة أحكي فيها حكايتي مع هذا المحتال الأنيق،

والتي بدأت عندما كنت أعمل في معرض سيارات بدبي وجاء ليشتري سيارة، وأقنع زملائي في العمل، أنه يضارب في البورصة، وعرض علي أن يستثمر أموالي معه، وبعد تردد نجح في إقناعي وقدمت له 50 ألف درهم إماراتي، وفوجئت بعد فترة زمنية قصيرة أن المبلغ ارتفع إلى 400 ألف درهم، وهو ربح يعادل 800 في المائة. وتابعت «لم أصدق نفسي، كيف حقق هذا الربح الخيالي، فعاودت الاستثمار معه بمبلغ أكبر، ليعطيني ربحا أكبر». وقالت نشوى «أي شخص يمكن أن يشعر بالضعف أمام هذه الأرباح الكبيرة، لكن فجأة جاءني هاتف أثناء نومي يدعوني إلى سحب أموالي من هذا الشخص الذي لا تبدو على ملامحه أية علاقة بالنصب والاحتيال، وبالفعل طلبت استرداد أموالي منه، ولم يمانع». وأضافت «كان ذلك عام 2004، وتفرغت تماما لأعمالي في المقاولات والسيارات، لكن في شهر دجنبر الماضي عاود الاتصال بي، طالبا مني أن أستثمر أموالي معه، خصوصا مع الانخفاض الكبير في أسعار الأسهم، مؤكدا لي أن الوقت الحالي هو وقت صناعة المليونيرات، وهو صانع المليونيرات». وتكمل نشوى «ترددت بعض الوقت، ثم أعطيته مليون درهم، وأنا على ثقة أنه شخص موثوق فيه، بحكم تجربتي السابقة معه». وبعد أيام قليلة، اتصلت بي مديرة مكتبه في مصر، صاحبة الفضل الأكبر في افتضاحه، وأخبرتني أن مديرها يخدع عملاءه، ويعطيهم معلومات كاذبة عن موقع وجوده، فتارة يقول إنه في دبي، وتارة أخرى يقول إنه في نيويورك أو لندن»، موضحة أن «مديرة المكتب كانت صديقة لشقيقتي، وحرصا على مصلحتي، اتصلت بي لتحذرني، وقدمت لي رسالة عبر البريد الإلكتروني، من محامي المتهم في الإمارات، تفيد أنه سوف يشهر إفلاس الشركة». وتكمل «لم أضيع وقتا، واتجهت إلى الجهات الاقتصادية والبنك المركزي بدبي، وبحثت في سجلات شركته، لأكتشف أن شركته ليس لها الحق في الاستثمار في البورصة، وعلمت أنه لم يجدد ترخيصها»، مشيرة إلى أنها «استفسرت عنه في قسم الجوازات، واكتشفت أنه غادر الإمارات». وأضافت «تيقنت وقتها أني وقعت ضحية عملية احتيال محكمة، واستبعدت أن أحصل على مالي من جديد، لكن حدث ما لم أكن أتوقعه، لقد اتصل بي المتهم وهو يبكي، وطلب مني ألا أبلغ عنه الشرطة، وأنه سوف يعود إلى الإمارات، ويعيد إلي أموالي». ومضت قائلة «يبدو أنه كان يخشى أن أبلغ عنه الشرطة، وإذا حدث ذلك فسوف يلقى القبض عليه في المطار عند عودته». وأضافت «فور عودته توجهت إليه في مكتبه، فعرض علي عدة سيارات مقابل أموالي، لكني رفضت، وحصلت منه على شيك بالمبلغ، وكان عندي يقين بأنه سوف يهرب في اليوم نفسه، لذلك حصلت على رفض بنكي على الشيك، وأبلغت شرطة دبي، وصدرت في حقه مذكرة بحث مع المنع من السفر». وأضافت «مساء اليوم نفسه، ألقي القبض عليه في المطار، لأكتشف أنه كان يستعد للهرب إلى لندن». وتقول نشوى «كنت أتخيل أنه احتال علي فقط، لكن، بعد اعتقاله، اكتشفت أنه محتال كبير، نصب على عدد كبير من المشاهير ورجال أعمال كبار في مصر». وأضافت «لقد أعادت لي نيابة دبي أصل مالي، يوم الاثنين الماضي، وكل أملي أن يحصل باقي ضحاياه على أموالهم». وكان النائب العام المصري عبد المجيد محمود، طلب الشهر الجاري من السلطات الإماراتية، تسليم رجل الأعمال المصري المتهم، لكن مسؤولين في شرطة دبي أكدوا في تصريحات نشرتها صحف الإمارات «أنه لن يتم تسليمه، إلا بعد انتهاء القضايا المسجلة ضده بالإمارات». وتلقت النيابة العامة المصرية بلاغات من أكثر من 48 شخصًا، بينهم عدد من المشاهير باستيلائه على أموالهم. ونقلت صحف مصرية عن مباحث الأموال العامة في القاهرة أن المتهم حول جميع أمواله للخارج، وقالت إن إجمالي المبالغ التي استولى عليها قد تزيد عن 37 مليون دولار.

عن موقع (دنيا الوطن)

إعلان
جديد سيدي مومن
شقق ممتازة للبيع دات جودة عالية في البناء
المساحة 70م 2 73م2 74م2
للمزيد من المعلومات الاتصال
022-47-47-35
061-27-29-09
061-13-89-80
T0195

طه أسفار
تنظم عمرة المولد النبوي
أثمنة جد مخفضة
إبتداء من 11000,00
وعمرة + تركيا
الرجاء الإتصال بالأرقام التالية :
هاتف : 86 86 29 022
هاتف : 83 83 29 022
جوال : 99 37 73 065
T0101

من واحات وكنوز الصحراء المغربية
مؤسسة الصحراوي للأعشاب الطبية
T0188
www.assahraoui.com

لتفسير أحلامك
إتصل بـ: 090607900
تعارف مع الأصدقاء
090607979 090607900
موسيقى | نغمات هاتفك | خط الكف
090607999 090607900 090607999
T0190

هل يوجد مستخضر طبيعي لأمراض المعدة و الأمعاء ؟
DIGESTYBIO
و لتسهيل استفادة الراغبين من هذا المستخضر تم وضع عقدة !
للتوزيع بجميع أنحاء المغرب
للطلب و الحجز الاتصال بالأرقام التالية :
TEL : 061 10 04 03
063 63 50 77
FAX : 022 40 51 40
Email : info@docbio.ma
T0103